حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 561 الخميس 18 مايو 2023

سي أي كابيتال المستشار المحلي

باركليز مستشارًا ماليًا دوليًا في صفقة بيع المصرف المتحد

حابي

كشف البنك المركزي المصري عن اختيار بنك باركليز مستشارًا ماليًا دوليًا من خلال بنك الاستثمار التابع له، بجانب المستشار المحلي سي آي كابيتال، لإنهاء صفقة تخارج المركزي المصري من مساهمته في رأس مال المصرف المتحد ضمن برنامج الطروحات الحكومية الذي تم الإعلان عنه مؤخرًا.

ويهدف برنامج الطروحات إلى زيادة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري وتمهيد الطريق لنمو اقتصادي أكثر شمولًا بقيادة القطاع الخاص، بحسب بيان للبنك المركزي، أمس.

وأشار البيان إلى أن بنك باركليز سيباشر أعماله في هذا الصدد من خلال نشاط بنك الاستثمار "باركليز" التابع له، ليكون مستشارًا ماليًا دوليًا، فيما يخص عملية التخارج من ملكية المصرف المتحد.

كان البنك المركزي المصري قد أنشأ المصرف المتحد في يونيو 2006، باعتباره جزءًا من استراتيجيته الإصلاحية للقطاع المصرفي، من خلال دمج ثلاثة بنوك: البنك المصري المتحد، وبنك النيل، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

ويعمل المصرف المتحد من خلال شبكة واسعة للفروع تبلغ 68 فرعًا و211 جهاز صراف آلي ويعمل به 1730 موظفًا.

ومن حيث الملاءة المالية، ووفقًا لبيانات المركز المالي للبنك في ديسمبر 2022، فقد بلغ إجمالي أصول المصرف المتحد 60 مليار جنيه، وإجمالي رأس المال 10.7 مليارات جنيه، مع توافر قاعدة رأسمالية مرتفعة تنعكس على معيار كفاية رأس المال بنسبة تصل إلى 21%.

لتسريع برنامج الطروحات

مدبولي: وحدة بمجلس الوزراء لتسريع طرح الشركات الحكومية متعددة التبعية

حابي

قال رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، إنه في إطار برنامج الطروحات الحكومية وجدنا كيانات عديدة، سواء شركات أو أصول، مملوكة إلى 10 أو 12 جهة بالدولة، وإن طرح هذه الكيانات يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات البيروقراطية، التي تستغرق أمدًا زمنيًا بعيدًا.

وأضاف: لذا كان المقترح، الذي وافق عليه المجلس الأعلى للاستثمار، بقانون لإنشاء وحدة تابعة لمجلس الوزراء تكون معنية بتجميع بيانات هذه الشركات واتخاذ القرارات الملزمة، سواء بالدمج أو التصفية أو بيع نصيب الدولة، دون الرجوع إلى كل هذه الجهات.

وأوضح أن هذه الخطوة تستهدف تسريع برنامج الطروحات الحكومية.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء

شركة مدينة نصر بقت مدينة مصر وهتعمر في كل حتة في مصر

16750

madinetmasr.com

مدينة مصر
Madinet Masr
تأسست ٩٥٩

في فوائد الأقساط وآجال التنفيذ

تيسيرات جديدة للمطورين العقاريين

إعفاء بعض الأنشطة الصناعية من الرسوم الجمركية والإدارية

حابي

أعلن رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، التوافق، بصورة مبدئية، على منح المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية سواء عقارية أو زراعية أو صناعية أو سياحية بالمدن الجديدة، فائدة أقساط 10% فقط بدلًا من الفائدة السارية المعلنة من البنك المركزي، وذلك لمدة عامين.

كما أشار مدبولي، في مؤتمر صحفي أمس، إلى مد المدة الزمنية لتنفيذ المشروعات العقارية بواقع 20% من إجمالي المدة الزمنية الأصلية لتنفيذ هذه المشروعات، تخفيفًا للأعباء الملقاة على المستثمرين العقاريين، فضلًا عن تخفيض النسبة المئوية لاعتبار المشروع قد اكتمل تنفيذه، لتصبح 85 % بدلًا من 90%.

وأضاف أنه تجري حاليًا دراسة عدد آخر من الحوافز لإتاحة مزيد من التيسيرات لقطاع المطورين العقاريين، على أن يتم عرضها على الاجتماع القادم للمجلس الأعلى للاستثمار.

وقال رئيس الوزراء: "بالنسبة لقطاع الصناعة، فهو وفقًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، شغلنا الشاغل الآن"، مضيفًا أنه تم التوافق على اتخاذ عدد من الإجراءات بشأن الإعفاء من الرسوم الجمركية، والرسوم الإدارية الأخرى التي كان من المفترض أن تتحملها صناعات بعينها في المناطق الجديدة المُخطط إنشاؤها أو لأنشطة صناعية نرغب في تشجيعها.

وأوضح: سيكون وزير الصناعة مُكلفًا بتحديد عدد من الصناعات والأنشطة التي سيصدر قرار بشأنها يتعلق بأن من يرغب في الاستثمار في هذه الصناعات والأنشطة، سيتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية، ورسوم إدارية كثيرة، كما سيتم الإعلان عن بعض الحوافز الضريبية، وأضاف: واليوم وافقنا على أول هذه الحوافز، وهي الخاصة بإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وقال: المستثمر الذي يرغب في إقامة مشروع صناعي، سيسمح له بدفع أول مقدم للأرض، وسنترك له فترة سماح لمدة عامين، بحيث يقوم بإنشاء المصنع خلال هذين العامين، وبعد ذلك يمكنه سداد ثمن المصنع على أقساط.

ASPIRE HOLDING™

أعدها مكتب استشاري عالمي

الإعلان خلال 3 أشهر عن وثيقة السياسات الضريبية

وحدة دائمة بمجلس الوزراء للتعامل مع ملف الشركات الناشئة

حابي

أكد رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، الإعلان خلال 3 أشهر عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة لخمس أو عشر سنوات قادمة.

وأوضح مدبولي، في مؤتمر صحفي أمس: "كانت هناك شكاوى للمستثمرين كونهم دائمًا ما يتم مفاجأتهم بتعديلات في قوانين الضرائب، وبالتالي عدم اتضاح الرؤية"، مشيرًا إلى أن وزير المالية كلف مكتبًا استشاريًا عالميًا لوضع الوثيقة.

كما تحدث مدبولي عن إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح ما بين الشركات القابضة والشركات التابعة لها، للقطاع الخاص، موضحًا أن الشكوى في هذا الإطار كانت الازدواج في سداد الضريبة، فبالتالي جرى إعداد هذه التعديلات، وسيقرها البرلمان في أقرب فرصة.

وفي إطار الحديث عن التيسيرات، أشار مدبولي إلى قانون المحاكم الاقتصادية المعنية بحل تلك المنازعات كان يضع حدًا أقصى للمنازعة، بمعنى أنه على سبيل المثال ما إذا كانت هناك منازعة على مبلغ وليكن قيمته 100 ألف جنيه، إذا زادت القيمة بالنسبة للمنازعة، تذهب للقضاء العام، وهذه الإجراءات من الممكن أن تأخذ المزيد من الوقت.

وأوضح رئيس الوزراء أن مبلغ الـ100 ألف جنيه الذي أقر في فترة زمنية سابقة، كان يمثل قيمة كبيرة في هذه الفترة، ولكن خلال الفترة الحالية يعد رقمًا متواضعًا، لافتًا إلى التوافق على تعديل القانون، تشجيعًا لأن يكون البت في أغلب النزاعات الاقتصادية يتم داخل المحاكم الاقتصادية، بالنظر لسرعة التقاضي والمرونة المتاحة بها.

كما أشار مدبولي إلى إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء برئاسة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعضوية مختلف الجهات المعنية، للتعامل مع ملف الشركات الناشئة، وتكون هذه الوحدة الجهة المعنية بتلقي الطلبات الخاصة بإقامة هذه الشركات، وتتولى وضع الرؤية الواضحة لعمل الشركات الناشئة، مع إتاحة المزيد من التيسيرات لمختلف الإجراءات الخاصة بإقامة مثل هذه الشركات.

طالما تأسست الشركة في مصر

السماح بقيد المستثمر الأجنبي في سجل المستوردين لمدة 10 سنوات

حابي

أكد رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، الاتفاق على تعديل بعض مواد قانون المناطق الاقتصادية، بما في ذلك اقتصادية قناة السويس، بهدف زيادة الحوافز لتكون مشجعة أكثر للاستثمار.

كما أعلن رئيس الوزراء السماح للمستثمر الأجنبي بأن يسجل في سجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية وذلك لمدة 10 سنوات.

وأوضح: "لكي يتم تسجيل الشركة سابقًا في سجل المستوردين ويستطيع المستثمر أن يستورد مستلزمات الإنتاج، ينص الأمر مسبقًا على أن تحتوي الشركة على 51% من المصريين أو يكون لدى المستثمر الجنسية المصرية، لكن اليوم التعديل تضمن أنه طالما الشركة تم إنشاؤها في مصر حتى لو كانت ملكيتها 100% أجانب، لديهم الحق في أن يتم تسجيلها والبدء في استيراد مستلزمات الإنتاج".

وفي سياق مختلف، أشار مدبولي إلى أن الدولة ملتزمة بسداد التعويضات عن نزع ملكية العقارات والأراضي التي تخص المستثمرين خلال 3 أشهر.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- النفط يرتفع دولارين وسط تفاؤل إزاء سقف الدين الأمريكي والطلب
- تمديد اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود لمدة شهرين
- مدبولي يكلف وزارتي النقل والسياحة بإعداد حملة ترويجية لسياحة اليخوت في مصر
- أكسس تجمع تمويلات بنحو 250 مليون جنيه لمنصة axis pay
- الحكومة تمنح الرخصة الذهبية لشركة البحر الأحمر لطاقة الرياح

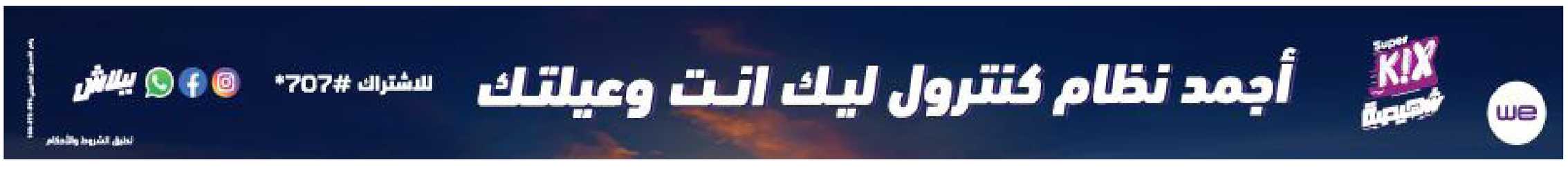

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 561 الخميس 18 مايو 2023

لمدة 5 سنوات

الحكومة تمنح حوافز جديدة لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر

حابي

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه أمس، على مشروع قانون بشأن حوافز مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وبموجب مشروع القانون، تُمنح مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها عدة حوافز، منها: حافز استثماري نقدي لا تقل قيمته عن نسبة 33% ولا تزيد على نسبة 55% من قيمة الضريبة المسددة مع إقرار الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو توسعاته، بحسب الأحوال، ولا يعد هذا الحافز دخلًا خاضعًا للضريبة.

وتلتزم وزارة المالية بصرف

حافز استثماري نقدي بقيمة 33 إلى 55% من قيمة الضريبة المسددة

الحافز خلال 45 يومًا من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي، وإلا استحق عليها مقابل تأخير يحسب على أساس سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق على تاريخ استحقاق الحافز، مع استبعاد كسور الشهر والجنيه، ويصدر بتحديد فئات الحافز المُشار إليه وضوابط منحه قرارًا من مجلس الوزراء، بناء على عرض الوزير المختص بعد أخذ رأي وزارة المالية.

وتتضمن الحوافز أيضًا أن تُعفى من ضريبة القيمة المضافة المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام والمهمات ووسائل النقل اللازمة لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، عدا سيارات الركوب، وتخضع صادرات مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لضريبة القيمة المضافة بسعر (صفر%).

وتلتزم وزارة المالية بتحمل الخزانة العامة لكل من قيمة الضريبة على العقارات المبنية التي تستحق على مباني مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وقيمة ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر المستحقة على عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بها، وعقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، كما تتحمل قيمة الضريبة الجمركية التي تستحق عن جميع الواردات اللازمة لإقامة مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته باستثناء سيارات الركوب.

ونص مشروع القانون على أنه تسري أحكام هذا القانون على مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته التي تبرم اتفاقيات المشروع الخاصة بها خلال خمس سنوات من تاريخ

إعفاء المعدات والآلات والمواد الخام من ضريبة القيمة المضافة

العمل بهذا القانون، والمتمثلة في مصانع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ومحطات إنتاج المياه المحلاة التي تخصص نسبة معينة من إنتاجها لاستخدامها في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، والتي تخصص نسبة لا تقل عن 95% من إنتاجها لتغذية مصانع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وتُمنح مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها حوافز أخرى منها الحصول على الموافقة الواحدة لشركة المشروع، كما يسمح لشركة المشروع أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إنشاء المشروع أو التوسع فيه أو تشغيله من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة النشاط، دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين، كما يحق لها أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين، وغيرها من الحوافز.

Hapi App
أكثر سهولة
hapijournal.com

مراجعة جميع القوانين والقرارات
حابي HAPI JOURNAL

الاستعانة بمكاتب وخبرات دولية للترويج للاستثمار في مصر

حابي

قال رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، إن الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار كان "شديد الأهمية"، وإن الرئيس عبد الفتاح السيسي بدأ الاجتماع برسالة مهمة مفادها أن "الدولة المصرية تمر بمرحلة فارقة، تستلزم من الجهات كافة، العمل من أجل هدف رئيسي مهم، وهو زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات بالمشروعات التنموية التي تنفذها بها الدولة المصرية".

وأضاف: "كما أكد الحرص على الجرأة الشديدة في اتخاذ القرارات، ومراجعة جميع القوانين والقرارات التنظيمية والإجراءات الإدارية المعمول بها، في سبيل الإسراع وتيسير الاجراءات لجذب أكبر حجم من الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على تولي الريادة مع الدولة في المرحلة القادمة".

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه بالاستعانة بمكاتب وخبرات دولية للترويج للاستثمار في مصر.

وأضاف مدبولي أنه يجري الاتفاق مع البنك الدولي، ومؤسسات دولية أخرى، لوضع رؤية تشاركية واضحة، تروج للاستثمار في مصر.

وأوضح مدبولي أن القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للاستثمار كانت نتاج جهد من جانب الوزراء والجهات المعنية؛ لدفع مشاركة القطاع الخاص، لافتًا إلى عقد اجتماعات عديدة، سواء على مستوى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء أو الوزراء، مع كل مؤسسات القطاع الخاص في الدولة، وجمعيات المستثمرين، والغرف، ومجالس التصدير، وكان يتم الاستماع إلى التحديات التي يواجهونها، وتمت صياغة القرارات بناء على كل هذه المدخلات.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الرئيس وجه الحكومة بشكل واضح، بوضع برنامج زمني، وتحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ كل قرار، وبالتالي ستكون هناك متابعة من جانب الرئيس، كما سيكون هناك تركيز على دورية انعقاد المجلس.

وتابع: الرئيس وجه بإمكانية عقد اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار شهريًا، أو كل شهرين على الأكثر، بما يتيح متابعة تنفيذ القرارات، وأيضًا النظر في اتخاذ أي قرارات أخرى تساعد في زيادة جاذبية مصر للاستثمار.

وسط تداولات بنحو ملياري جنيه

تراجع جماعي لمؤشرات البورصة و EGX30 يفقد 1.12%

رنا ممدوح

أنهت مؤشرات البورصة المصرية تعاملات الأربعاء على تراجع جماعي، وانخفض المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 1.12%، ليتداول عند مستوى 16844 نقطة.

وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB، صاحب الوزن النسبي الأكبر بالمؤشر الثلاثيني، ارتفاعًا بنسبة 0.96%، وأغلق عند مستوى 52.5 جنيهًا.

وهبط المؤشران EGX70 و EGX100، متساويا الأوزان، بنسبة 1.57% و1.68% على الترتيب.

وسجلت تداولات البورصة 1.919.849 مليار جنيه على 199 شركة من خلال 73.735 ألف عملية.

وتراجعت الأسعار السوقية لأسهم 108 شركة مقابل ارتفاع 27 شركة بينما لم تتغير أسعار 64 شركة.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافيًا بقيمة 55.553 مليون جنيه منها 54.389 مليون جنيه للمؤسسات، و1.163 مليون جنيه للأفراد.

واتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافيًا بقيمة 32.109 مليون جنيه، بدعم من الأفراد التي سجلت صافي شراء بقيمة 47.143 مليون جنيه، مقابل 15.033 مليون جنيه صافي بيع من المؤسسات.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي شراء بقيمة 23.443 مليون جنيه، منها 16.099 مليون جنيه للمؤسسات، و7.343 ملايين جنيه للأفراد.

وتصدر سهم حق اكتتاب شركة سبيد ميديكال 2 قائمة الأكثر ارتفاعًا بنسبة 16.67%، تلاه سهم دلتا للإنشاء والتعمير بنسبة 14.36%، ثم سهم العربية وبولفارا للغزل والنسيج - يونيراب بنسبة 4.72%.

وعلى صعيد الأسهم الأكثر انخفاضًا تصدر سهم مصر للفنادق القائمة بنسبة 8.83%، تلاه سهم النساجون الشرقيون للسجاد بنسبة 6.77%، ثم سهم سيدي كرير للبتروكيماويات - سيدبك بنسبة 6.75%.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- استمرار تراجع أسعار الذهب المحلية وعيار 21 يسجل 2225 جنيها
- الحكومة تعدل بعض قواعد وإجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصة
- رئيس الوزراء يصدر قرارا بتعديل معايير المحاسبة المصرية لمعاجلة آثار تغيرات سعر الصرف
- إتش إس بي سي يعتزم التخارج من نشاط صناديق التقاعد في بريطانيا
- أوراسكوم كونستراكشون تبيع حصتها بإحدى شركات إنتاج مواد كيماويات البناء مقابل 1.8 مليار جنيه

edita
the sweet side of life